



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-11-18

الأحزاب السياسية ترمي بثقلها في آخر أيام الحملة

## تجمعات شعبية وخرجات جوارية بمختلف الولايات

تنتظر الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات المحلية المقبلة نهاية أسبوع غير عادية، من خلال البرنامج المكثف الذي تم وضعه من قبل مديريات الحملة الانتخابية، الذي سيجعل القيادات والإطارات الحزبية متواجدة عبر جل الولايات، في تجمعات شعبية وخرجات جوارية لاستمالة الناخبين.

واختار الحزب شعار «معا إلى حراك الصندوق» كأسلوب غير مباشر للدعوة إلى المشاركة بقوة في الانتخابات المحلية لإتمام مسار إعادة البناء المؤسساتي، معتمدا خطابا مباشرا ومبسطا للتقرب من الفئات الشعبية والاطلاع على طموحاتها وآمالها، انسجاما مع اسم الحزب الذي يعبر عن صوت الشعب.

وأكد من جهته المكلف بالإعلام بالنيابة لجهة القوى الاشتراكية هشام زعنابي «لننصر» بأن نشاط الألفافس لن يكون عاديا خلال الأيام القادمة، إذ سيكون الأمين الوطني الأول يوسف أوشيش متواجدا بالعاصمة والبويرة وقسنطينة وأم البواقي، لتوجه بعدها إلى كل من بجاية وتيزي وزو، في إطار تجمعات شعبية. وسيرافق الأعضاء القياديون بالألفافس الأمين الوطني الأول في ما تبقى من الحملة الانتخابية، بالخروج بكثافة إلى عديد البلديات، فضلا عن تنشيط لقاءات وتجمعات في كل من تيميمون بأقصى الجنوب، وولايات معسكر وبومرداس والبويرة والبرج، سيبتخللها توزيع البرنامج الانتخابي على المواطنين.

لطيفة بلعاج

النمو في شتى المجالات، بداية من البلديات التي تعد الخلية الأساسية للدولة.

وستوجه قياديو الحركة من أعضاء المكتب الوطني ومجلس الشورى إلى ولايات عدة، من بينها البليدة وتلمسان ووهران وميلة وبسكرة وينسي عباس بالجنوب الكبير، في خرجات مكثفة ومتواصلة وجولات ماراطونية، حاملين معهم البرنامج الانتخابي الذي تمت صياغته وتكييفه ليتناسب مع كل ولاية، بحسب طبيعتها وموقعها الجغرافي وتركيبتها السكانية، مع اقتراح الحلول الممكنة تطبيقها على أرض الواقع، بناء على ما تتوفر عليه كل بلدية من إمكانيات ووسائل وموارد طبيعية.

ولم يتخلف حزب صوت الشعب بدوره عن ركب الأحزاب السياسية المعروفة بنشاطها خلال الحملات الانتخابية رغم حداثة تأسيسه، وهو بدوره سيكون متواجدا في عدة ولايات، من خلال الأعضاء القياديين، وكذا رئيس الحزب لمين عصماني الذي نشط أمس تجمعا بولاية أم البواقي، على أن يتوجه اليوم إلى ولاية سكيكدة، ثم سطيف والمدية والشلف والعاصمة، ابتداء من غد الجمعة وإلى غاية يوم الثلاثاء الموافق لآخر يوم من الحملة الانتخابية.

الشرق الجزائري، ومعالجة المشاكل التنموية التي تواجهها، وكل ما يتعلق بالتهيئة العمرانية لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

كما سيتواجد الأمين العام للأردي خلال ما تبقى من الحملة الانتخابية بالغرب الجزائري، في كل من تلمسان ووهران، في حين سيتم توزيع الأعضاء القياديين على كافة جهات الوطن، بطريقة متوازنة ومنسجمة لإيصال برنامج الحزب إلى جميع المناطق، في إطار عمل جوارى مكثف واحتكاك يومي بالمواطنين للسماع لانشغالاتهم، وتقديم الحلول التي يراها الأردي الأنجع والأنسب لتحقيق مطالب وطموحات المواطنين.

وحرصت بدورها حركة مجتمع السلم على الرمي بكافة ثقلها في الميدان خلال نهاية هذا الأسبوع، والأيام الأخيرة للحملة الانتخابية، وبحسب مدير الحملة الانتخابية للحركة عبد الرحمان بن فرحان، فإن العمل المكثف سينطلق بداية من اليوم، وسيستهله رئيس الحركة عبد الرزاق مقري بتنظيم تجمعات شعبية بولاية غليزان، ليتوجه يومي الجمعة والسبت إلى ولايتي معسكر وتيارت، لمخاطبة المواطنين وحثهم على المشاركة في اختيار المسؤولين المحليين، والانخراط في العملية السياسية من أجل تحقيق

أعدت التشكيلات السياسية المعنية بالاستحقاقات المحلية التي تجري يوم 27 نوفمبر الجاري برنامجا محكما لإنهاء ما تبقى من الحملة الانتخابية التي ستسدل ستارها الثلاثاء المقبل، وقامت بتجنيد إطاراتها على رأسهم القيادات الحزبية، لتنشيط تجمعات شعبية داخل القاعات، وتنظيم حملات جوارية لمخاطبة الناخبين، وإقناعهم بجدوى المشاركة في اختيار من سيتولون شؤون التنمية المحلية، ومعالجة المشاكل المرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين.

وسيكون التجمع الوطني الديمقراطي من خلال الأمين العام للحزب الطيب زيتوني، وكذا الأعضاء القياديين متواجدا في عديد الولايات، بتنشيط تجمعات وخرجات ميدانية لعدة بلديات، لا سيما التي يعول عليها الحزب لتحقيق نتائج إيجابية، وفق ما كشف عنه عضو الأمانة الوطنية للأردي محمد قيجي «لننصر».

وسينشط الطيب زيتوني تجمعات بالولايات يراها الحزب محورية، وبإمكانها تحقيق الفارق، وسينزل يوم السبت المقبل بولاية قسنطينة لمخاطبة المناضلين والناخبين، وتقديم حوصلة شاملة عن البرنامج الانتخابي، و ما يمكنه القيام به للنهوض بعاصمة

## المرشحون يستثمرون في مشاكل البلديات

لا تزال الحملة الانتخابية متواصلة في البلديات والولايات، حيث يقود مرشحو الأحزاب السياسية ومرشحو القوائم الحرة تحركات مضمينة من أجل إقناع المواطنين بالمشاركة في هذا الموعد الانتخابي والتصويت عليهم. ويركز المرشحون على الاستثمار في إخفاقات المجالس البلدية السابقة وتقديم وعود بالتكفل بجميع الانشغالات والعمل على وقف كل الممارسات التسييرية السابقة لرؤساء البلديات والمنتخبين السابقين على العموم. وفي هذا الشأن، فضل رؤساء العديد من قادة الأحزاب السياسية المعروفة كحال حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة البناء الوطني وغيرها من التشكيلات السياسية

النزول إلى الولايات والتقرب من المناضلين والمواطنين بشكل مباشر والاستثمار في إخفاقات المراحل الانتخابية السابقة والترويج للمرشحين الجدد بكونهم فرصة المواطن الحقيقية وتطلعه القوائم في ظل الجزائر الجديدة الخالية من الممارسات التسييرية التي كانت ممارسة في عهد العصاة. كما حاولت هذه الأحزاب الرد في خرجاتها الميدانية على تطاول الرئيس الفرنسي الأخير والتأكيد على أن موقف هذه الأحزاب من موقف السلطات الرسمية الجزائرية. في سياق متصل، فضل مرشحو المجالس البلدية ومرشحو المجالس الشعبية الولائية طريقة جديدة في التقرب من مخزون الأصوات، حيث يتم حالياً التركيز على

اللقاءات الجوارية، عكس مواسم الانتخابات المحلية الماضية والتي كان يلجأ فيها المرشحون إلى تنظيم تجمعات كبيرة وملأ القاعات، إلا أن الانتخابات المحلية طبعة نوفمبر 2021 كرسست واقعا آخر، حيث أضحت التجمعات تتم عن طريق اللقاءات الجوارية. وتواصل الأحزاب السياسية والقوائم الحرة تركيزها على البلديات النائية، حيث اختاروا البحث عن "حرارة" الحملة في القرى والمداشر وتكثيف اللقاءات الجوارية، خاصة بالنسبة للمرشحين الذين يعولون على العروضية وأبناء العمومة. هذا وانتقل مرشحو المحليات إلى السرعة القصوى فيما تبقى من أيام الحملة الانتخابية واختاروا التركيز على اللقاءات الجوارية والاحتكاك بالمواطن مباشرة في

الأحياء السكنية وأكثر من ذلك الاستثمار في إخفاقات "الأميار" والمنتخبين السابقين وتقديم وعود بحل العديد من المشاكل التنموية. والغريب أن هناك مشاكل ونقائص تنموية عجزت حتى ميزانيات الولايات عن حلها، إلا أنها تحولت إلى ورقة انتخابية للمرشحين والذين قدموا بشأنها وعودا للمواطنين والمساهمة في حلها والمهم هو التأثير على المواطن وكسب وده وصوته. مصادر "البلاد" المتابعة لمجريات الحملة الانتخابية أكدت أن التسابق أضحى على أشده فيما بقي من أيام الحملة الانتخابية، حيث يعتمد المرشحون هذه الأيام إلى استغلال كل شيء بهدف التأثير على المواطنين واستمالتهم.

## الأحزاب والقوائم الحرة تدافع في اليوم الـ 15 من الحملة لصالح إشراك الكفاءات الشابة في التسيير المحلي أوراق المنعرج الأخير



مكتب العاصمة: كهيئة مارس

رافع منشطو الحملة الانتخابية لإعطاء صلاحيات أكبر للمؤسسات المحلية ودفع بهذه الهياكل التي أصبحت « هياكل بدون روح » إلى مصاف « الإدارة المنتجة للثروة»، كما راهنوا على التنمية المحلية من أجل إخراج الجزائر من التبعية إلى المحروقات من خلال إخراج مناطق الظل من العزلة والتهميش إلى بلديات قائمة بذاتها « بلديات منتجة فلاحيا وصناعيا».

وأكد، منشطو الحملة الانتخابية منذ بدايتها وتحسبا للانتخابات المحلية من ممثلي التشكيلات السياسية وكذا الأحرار، أكدوا على ضرورة تمتع المجالس البلدية والولائية بصلاحيات واسعة كي تتمكن من المبادرة إلى تنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية على المستوى المحلي»، وانتقد المسؤول الأول للجمع الوطني الديمقراطي، قانوني الولاية والبلدية، داعيا لجعل الجماعات المحلية قاطرة للتنمية من خلال توسيع صلاحيات المؤسسات المحلية بدل الفشل الذي يعرفه الاقتصاد الوطني حاليا والتبعية المتواصلة لقطاع المحروقات. من جهته، دعا الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، الإدارة إلى رفع يدها عن صلاحيات المنتخبين المحليين والدفع بالبلدية إلى مصاف هيئة منتجة للثروة، مؤكدا، على ضرورة إعادة النظر في قانون البلدية والولاية، قائلا إن البلدية يجب أن تتحرر من مجرد أداء المهام البسيطة كجمع

المحلية وإخراجها من البيروقراطية والمحسوبية التي عانتها خلال السنوات الماضية وبناء مؤسسات شرعية منتخبة تسترجع من خلالها الإدارة ثقها مع المواطن. وتجدر الإشارة إلى أن بعض التشكيلات السياسية انتقدت « انحياز » التلفزيون وبعض القنوات الخاصة لأحزاب لصالح أحزاب أخرى ووصفوا هذا « الإنحياز » بالمساس الخطير لمجريات الحملة الانتخابية والتي يعطى فيها نفس الحق لجميع الأحزاب في التوقيت الزمني المخصص لها، وطالبت السلطة المستقلة للانتخابات بالتدخل من أجل انصافها، في حين سجلت هيئة شرعي في بعض التجاوزات والتي وصفتها بـ « الطفيفة » فيما تعلق بمجريات الحملة الانتخابية خاصة ما تعلق بعدم احترام البروتوكول الصحي كالتباعد الجسدي وكذا وضع الكمادات والأقنعة.

النفائيات وتظيف المجاري إلى أداء مهام أكثر نجاعة، مبرزا، قيمة ما تتوفر عليه مختلف ولايات الوطن كل حسب موقعها وإمكانياتها خاصة في قطاعات الفلاحة، الصناعة والسياحة. مضيفا، « مريبط الفرس هو تمكين كل بلدية من خدمة نفسها بنفسها، يجب تحرير البلدية وتوسيع صلاحيات المنتخب وإعطائه ميكانيزمات جديدة»، معتبرا، أن الاقتصاد الجزائري مقبل على التفتح نحو أسواق أخرى، خاصة الإفريقية منها. كما، توقف منشطو الحملة الانتخابية، خلال الأسبوعين الأولين من عمر الحملة الانتخابية على ضرورة إخراج المناطق المعزولة والنائية من غيابات الحرمان والفقر واللامبالاة التي يعيشها سكانها، داعين المواطنين إلى الذهاب بقوة لصناديق الاقتراع من أجل اختيار الأجدر والأكفأ لإحداث التغيير المنشود على مستوى الإدارة



Photo : Fouad S.

**FINANCEMENT**

## Les candidats espèrent l'aide publique

La question des modalités et du cadre de financement de la campagne électorale ressurgit à l'occasion de chaque échéance électorale organisée dans le pays au regard de la sensibilité et l'influence directe de ce point sur la régularité et la transparence du scrutin. La majorité des formations politiques approchées par l'APS ont affirmé avoir recouru à leurs propres ressources financières sans cacher leur aspiration à obtenir un soutien financier conformément à la loi. Pour le candidat du parti El Fadjr El Djadid de la wilaya d'Alger, Abdelhalim Benbaibèche, les dépenses dédiées à cette campagne sont issues des propres moyens du parti, relevant le besoin des jeunes au soutien financier à l'image de celui accordé aux jeunes des listes indépendantes. «Les partis ont refusé ce point lors du débat de la loi organique relative au régime électoral», a-t-il rappelé. Benbaibèche a souligné que les moyens financiers de certains partis politiques et listes indépendantes ne leur permettent pas d'animer une campagne électorale à la hauteur comparativement aux grands partis dont les ressources sont issues des cotisations de ses nombreux militants. Le parti a consacré un montant révisable de plus de 20 millions de centimes pour chaque candidat, un montant symbolique vu les activités de proximité organisées par les candidats, a-t-il fait savoir. Le FLN a consacré un montant de son propre fond en vue de couvrir les dépenses de la campagne. Les candidats contribuent, à leur niveau, à la collecte de contributions financières pour l'organisation des transports, les affiches et les meetings. De son côté, Nadir Boulegroune, un dirigeant au FLN, a précisé que le parti a fixé, dans une note destinée aux candidats, le montant d'adhésion à 3.000 DA lors du dépôt du dossier de candidature, a-t-il souligné, ajoutant que la campagne n'est pas coûteuse étant liée à l'action de proximité. Boulegroune a estimé que la rationalisation des dépenses et des aides n'affaiblissait pas la campagne dont la majorité des meetings se tiennent au niveau des salles consacrées par l'Etat. Pour sa part, le secrétaire exécutif de Jil Jadid, chargé des élections et des élus, Walid Hadjadj, a révélé que le parti avait recouru à l'autofinancement à travers une contribution qualitative sur les plans de la communication et technique, soulignant que chaque commune a ses spécificités en termes de financement. La direction de campagne du parti a fixé à 10.000 DA le montant devant être versé par chaque candidat, un montant «symbolique» dans la mesure où le nombre de candidats peut atteindre dans une commune dépassant 200.000 habitants les 40. Il a évoqué, par ailleurs, certaines difficultés pour l'établissement de reçus, de factures ou pour tout virement dépassant 1.000 DA.

**UNE CAMPAGNE ACHANANTE**

# Séquelles des législatives, selon Bouhidel

**APRÈS DEUX SEMAINES DU LANCEMENT DE LA CAMPAGNE ÉLECTORALE, les partis politiques et candidats libres patinent et peinent à s'imposer sur le paysage politique national et encore moins à susciter l'intérêt de l'électorat. Une situation qui trouve son explication, de l'avis du politologue Redouane Bouhidel, dans les résultats des législatives de juin passé.**



«**L**es partis politiques sont sous le choc des résultats des dernières législatives, qui ne reflètent pas leurs prévisions. Ce chamboulement est expliqué par les dispositions de la nouvelle loi organique relative au régime électoral, notamment le mode électoral de la liste ouverte auquel beaucoup de partis n'arrivent pas à s'adapter», indique l'universitaire. Si l'on revient sur la configuration de l'actuelle Assemblée nationale, les anciens partis majoritaires, précise-t-il, ont perdu du terrain, à l'image du FLN et du RND, alors que d'autres entités politiques ont vu leurs sièges se multiplier, à l'instar du Front El Moustakbal et Mouvement El Bina.

Force est de constater aussi que ces deux partis, ayant pris part à la présidentielle de décembre 2019, ont, depuis, fait montre de plus d'ambition politique. Et de ce fait, la nouvelle donne a clairement bouleversé les rapports de force et le redéploiement des partis à l'échelle nationale et locale. «Ces deux formations, explique l'analyste, profitent de ces échéances pour renforcer d'avantage la structuration locale de leur base mili-

tante en menant un périple à travers toutes les wilayas.» Ce qui leur permet, estime-t-il, de combler le vide laissé par les anciennes forces politiques en perte de vitesse. Et dans ces conditions, les partis agissent avec «pragmatisme» en ciblant leurs électeurs potentiels et ce, en fonction des voix glanées lors de la précédente expérience électorale, poursuit-il.

**DES CANDIDATS EN DÉPHASAGE**

Le politologue relève également qu'il y a un manque d'originalité dans les discours des candidats, qui ne sortent pas de l'ornière du «populisme», en s'accrochant aux «promesses électoralistes», à défaut de programmes consistants au diapason du contexte socio-économique national. «Beaucoup de partis ont évoqué, lors de cette campagne électorale, leurs programmes des législatives ou de la présidentielle, alors qu'ils devaient mettre à jour leurs discours et programmes politiques censés tenir compte de l'évolution du contexte national, notamment la crise sanitaire de la Covid-19, la crise socio-économique et de la relance économique attendue», fait-il observer. Faute de pouvoir conquérir le terrain, de nombreux partis et

candidats indépendants se sont tourné vers les réseaux sociaux, notamment facebook, pour battre campagne. Ce qui atteste, dit le politologue, de l'efficacité de cet outil en matière de visibilité des partis en lice sur l'espace bleu. Il souligne, dans ce sens, que cet outil de communication politique est beaucoup moins coûteux que l'organisation de meetings populaires et les affiches de propagande politique.

Par ailleurs, l'analyste voit que les locales du 27 novembre vont être une «épreuve» pour mesurer le poids réel des partis politiques sur l'échiquier national, eu égard à la «particularité» de ce rendez-vous, qui obéit essentiellement à la logique de «l'esprit tribal». Concernant l'élargissement des prérogatives des futurs élus au niveau des Assemblées, Bouhidel voit qu'il s'agit d'une échauffourade pour les candidats qui usent de cette problématique pour justifier un éventuel échec à la course électorale. En somme, le politologue met l'accent sur le phénomène de «l'itinérance politique», résultante des dernières législatives, qui va engendrer, de son avis, une classe politique hétéroclite.

■ Mehdi

# Quand quiconque veut devenir maire

Qui va être maire ce 29 novembre ? Une créature humaine. Ou une autre de la même espèce. Pourvu que le siège laissé pour vacant soit rempli. Tant bien que mal. Médecin ou retraité; là n'est pas le propos. Il est cependant dans ce qu'il peut faire.



Par El yazid Dib

**L**e maire par définition politique est un consensus populaire. Résultat d'une opération électorale d'addition de voix ; il n'est pas le produit d'une gérance. C'est une encaisse de l'urne. Il n'est pas un fonctionnaire banal et anodin qu'un acte pourvu d'autorité discrétionnaire arrive à le nommer selon une forme procédurale suite à un concours externe ni le dégommer selon une autre. Il est un partisan et maintenant un indépendant. Il émane, en principe d'une volonté populaire. C'est au parti, le sien à qui incombe le devoir d'assurer la production. Si sur le plan politique toute personne portée sur une liste électorale était supposée remplir les conditions tactiques de performance politique, il en serait autrement, la pratique le démontre; quand ce candidat devient élu et de surcroît chef d'un exécutif communal. La partie est pénible plus que ne l'était la campagne électorale.

Celle-ci s'est vite essoufflée, une fois commencent, pour ces énièmes joutes municipales de fin novembre. Quelques affichettes mal conçues, des slogans vides, un menu qu'ils disent électoral. Ce sont en effet les partis qui procèdent les maires. Le peuple par son vote ne valide en fait ce qu'il lui est proposé ou/et imposé. Pourtant avec le parti unique, alors que l'on exigeait une démocratie ; celle-ci était pratiquée à une échelle très individuelle. Certes il n'y avait pas autant de partis, mais beaucoup de candidats. Ils se départageaient par le stylo. C'était la personne et non la liste que l'on crédibilisait. Le trait personnel et intrinsèque du candidat, quelque soit son rang «de classement» est vite repéré par l'électeur. Un peut trait manuel servait à cocher les «mentions inutiles». Soit barrer le nom non désiré. La campagne se faisait par le candidat, alors que le parti la faisait pour ramener les foules. Ainsi, il était difficile de pouvoir s'inscrire dans une liste. Plus difficile serait l'élection. En ce jour, l'on ne voit plus des «têtes» de liste, non rassurées sur l'issue du scrutin. Ils ne seront pas, ces «têtes» forcément désigné-élus comme maire ou P/apw. Le subterfuge du candidat suivant est toujours de mise. L'on peut comprendre le jeu politicien qui se trame au travers le tissage de ces listes. L'expérience a démontré le coup d'Etat électoral fomenté au sein des listes à la veille de l'heure de vérité. Le premier classé n'était utilisé que comme appât électoral. Toujours, beau, gentil et souriant en photo. Fini ce scénario de vitrine et d'achalandage. Le plus populaire fera le leader du choix et encore.

Le P/APC, autrement et il est facilement pratiqué de l'être, sera celui qui saura s'éloigner des problèmes. C'est-à-dire qui ne les crée pas ni participe à leur création. Il ne lui sera en aucun cas demandé de résoudre ceux qui existent déjà. Il a cependant toute l'attitude de pouvoir régler les affaires en suspens dépendant de son giron. A plus forte raison, il devra anticiper son mandat par le ciblage des impasses ayant emmaillé le mandant antécédent. Il est dommage de constater qu'à chaque nouveau maire, un état des lieux beaucoup plus subjectif est établi. Le logement et l'emploi ne sont pas ses problèmes. Encore s'ils le sont, ils ne sont pas de sa compétence. Ce sont une affaire d'Etat. Que lui restera-t-il donc à résoudre ? Rien. Enfin les dissidences en son sein. Les luttes de clans y compris celles du sien. Il pourra par contre éluder les obstacles impératifs dans son parcours quinquennal en veillant à garder intact sa crédibilité ne serait-ce sur le plan comportemental.

La fonction qui par principe engendre l'organe devrait point lui faire miroiter le besoin d'adapter la fonction à sa personne. C'est l'inverse qui est vrai. Le maire étant un personnage important, à charge donc pour la personne «élue» de pouvoir rentrer dans la peau de la personnalité convoitée. Il y a de ces maires qui n'ont fait que détruire les routes pour ne jamais les reconstruire, refait les trottoirs pour les refaire une autre fois. Eloigné de l'acte élaborateur de lois, l'élu en chef local se retrouve démuné quand il s'agit de faire appliquer une réglementation. Il n'est jamais mis au parfum de ce qu'il va advenir de la gestion de sa commune. Même le parti ; le sien à travers ses

députés n'arrive pas à créer un lien de coordination permettant au maire de concert avec les représentants nationaux de sa corporation politique d'être informé ou consulté sur l'initiative des lois et règlements. Avez-vous vu un maire saisir directement un ministre pour lui exposer la situation de sa commune ? Et pourquoi ne le fera-t-il pas ? On est loin de penser, que ce maire tient à respecter une certaine hiérarchie. Mais en droit, en bon droit sa hiérarchie n'est que politique. Il n'a pas de lien de dépendance envers le chef de daïra ou le chef de ce dernier.

Certes ce dernier à droit de regard, comme l'autre a le pouvoir d'exercer un droit de supervision, pas plus. Rien n'est érigé comme obstacle réglementaire pour empêcher le maire de saisir, pour les suites utiles, quiconque. Car avant tout, il est une entité d'origine politique. C'est à ce titre qu'il doit oser les choses louables et anticiper les cas indéniables. Seul un cran intrépide, à la limite de l'audace tactique est à même de faire secouer les choses. Seulement le poids de la tradition non écrite pèse lourdement sur le pli communal et chaque maire tend à passer en consignes cette «habitude» à son remplaçant.

Qu'en courrait diriez-vous un maire qui aurait à s'adresser directement à l'un ou l'autre membre du gouvernement ? N'est-il pas le premier magistrat dans sa commune ? Le paradoxe, si un citoyen est apte à écrire à n'importe quelle autorité, pourquoi le représentant de milliers de ses citoyens ne pourra-t-il pas le faire ? Avez-vous vu un maire saisir directement son secrétaire général de parti ? Au moins pour lui faire des propositions d'amendement de lois et règlement, après avoir constaté des lacunes ou des dysfonctionnements sur le terrain. Sinon à quoi rime la constitution de groupes parlementaires ? Le maire que l'on imagine sera élu ce jour, c'est cette personne qui incitera l'acte de pouvoir savoir surpasser l'actualité. C'est celui qui saura se libérer de l'emprisonnement auquel il s'auto-destine préalablement. Ce maire, on le suppose saura faire venir l'investissement jusqu'à chez lui, n'attendant pas une faveur à venir d'en haut. Qu'il aille, bâton de pèlerin en main, dénicher les possesseurs de fortune, les amadouer, les assister et leur offrir les potentialités d'établissement dans son territoire. N'est-ce pas là, une règle de compétitivité à instaurer entre les différentes communes ? Émergence et la promotion de l'intercommunalité ne sont-ils pas les principaux exposés des motifs dans le nouveau projet du code communal ? Qui va empêcher l'action d'un maire voulant ramener un gros investisseur à s'établir dans sa commune ? La loi et le règlement diriez-vous. Certes le Calpi tel qu'il fonctionne actuellement constitue un outil de promotion à l'élan d'investissement mais ne prend guère en compte le souci communal, notamment celui des agglomérations secondaires. Le maire qui y siège n'a de voix que celle de sa petite personne, comparée à celle d'autres membres plus consistants, notamment celle du président de séance. Le maire qui sera élu ce jour, doit être cet homme ou femme (je ne pense pas, hélas qu'il soit une femme) qui prendra le taureau par les cornes. Il ira à l'Assemblée Nationale, fort de son groupe de députés, étayé par les membres de l'instance suprême de son parti et y fera son discours.

Encore diriez-vous la loi ne le permet pas. Mais, ça sert à quoi, alors un maire s'il n'arrive pas à mobiliser ses soutiens politiques, sa propre famille ? Pourtant la nouvelle loi relative à la commune avait tenu à introduire dans son dispositif la gestion participative pour impliquer davantage le citoyen dans la gestion des affaires de sa commune. C'est cette notion de «défendre son dossier» qui devra primer chez le nouveau maire et partant assurer le confort socio-économique de ses concitoyens. Du ciblage des sources d'investissement et leur accompagnement continu dépendra la réussite d'une commune. Les citoyens, électeurs et population sont en attente de voir se faire à leur bonheur, des réalisations, des actions capables d'endiguer qui le chômage, qui la précarité, qui la monotonie. En fait, chaque maire est tenu de lutter contre la pauvreté. Rester dans l'expectative de l'affectation de ressources fiscales, prêter le flanc à quelques subsides subventionnels n'est pas de nature à faire émerger une nouvelle race de dirigeants élus des collectivités locales. J'ai vu des maires faire le pied-de-gueur

dans des cabinets de walis, alors que l'on devrait les faire chez eux, à moindre peine. J'ai vu des maires prendre peur bleue à la moindre vocifération quoique indirecte d'un gouverneur local. Comme j'ai entendu parler de ces maires qui défiaient des décisions qu'ils prenaient pour iniques et prises par des préfets en mal d'inspiration populaire. Quel est ce maire, me raconte-t-on qui dans ses bureaux s'est vu défilier un groupe de marchands occasionnels, venus porter à sa connaissance une interdiction d'étaler leurs marchandises en cette pré-période du mouloud ennobli. Dans sa ville Sétif, la tradition était alors d'assiéger les bords situés sous les arcades d'un boulevard en vue de la revente pour quelques jours; de bougies, de dattes, de confiserie, de bkhor, de henné, arômes et autres substances minérales à usage domestique. Le wali de l'époque n'ayant pas tenu compte de cette coutume de négoce, s'est empressé, croyant assainir l'espace de prendre un arrêté d'expulsion par l'usage de la force publique. Après échange de propos et d'amabilités superficielles et devant le refus du wali de revoir sa position ; le maire prit alors à son tour un arrêté municipal autorisant de telles pratiques. L'humeur de la mauvaise cohabitation dans la gestion bicéphale de la commune commençait déjà à prendre forme. Vous le devinez, c'est à la légitimité historique qu'est revenu le dernier mot. Depuis ce temps là, cette ville n'a connu aucun maire qui a le feu dans la bouche, la volonté dans l'effort, la modestie dans la tête, le bronze dans les c... tous ont eu l'envie du job par des fausses comédies. Le dernier en date reste la pire édition de l'histoire communale.

En fait du sujet, pourquoi sommes nous obliés de confondre nos différents responsables élus ou nommés que par cette prédisposition à la contradiction ou aux bras d'honneur ? La guerre, l'incompatibilité d'humeur, la prise du dessus, la démonstration de force, la volonté de nuire, l'apparat extérieur dominant ne sont pas d'excellents paramètres de comparaison. Ce n'est pas à l'entêtement qui se pratique le plus souvent au détriment d'une population que l'on doit reconnaître un bon d'un épouvantable maire. Il y a des walis qui par désharmonie ou incompréhension mettent au placard un maire, mettant ainsi toute sa localité dans la marginalisation de l'octroi de projets et retournement leurs regards à son égard. D'autres sont plus à l'écoute de la population que ne l'est leur représentant. La personnalité et ses traits intrinsèques demeurent cependant et à jamais des atouts majeurs dans un maire qui saura les mettre en évidence. J'ai entendu parler de cet ex-ministre qui, élu maire de sa ville - maire à ce jour - recevait tout l'honneur de la part de sa tutelle. Le chef de daïra - devenu, plusieurs fois wali à ce jour - ne le convoquait pas. Il l'invitait gentiment et personnellement, au moment où ses pairs recevaient le plus administrativement du monde des convocations scellées, timbrées et fermées. Pour une quelconque réunion. Et si nous avions comme maire, des anciens ambassadeurs, des anciens ministres, des anciens walis ? Quel serait le comportement de la «tutelle» locale face à ces présidents d'APC ?

L'on constate en finalité que le maire est pressé un grand tout. Il est tout, en ce presque de rien du tout. Si le président de l'assemblée communale ne peut ni octroyer un lot de terrain, ni attribuer un logement social, ni dégrever un impôt, ni passer outre un procès-verbal, ni se déplaquer, ni interpellier un ministre, un directeur général, que lui reste-t-il donc comme attribution à même de légitimer sa «légitimation» ? Nettoyer les rues et les avenues ? Gérer la zianie communale-intestines ? Confronter les émeutes ? Détruire l'habitat précaire et encaisser la colère populaire ? Maire ou président d'assemblée de wilaya, cet élu un personnage hybride et nuancé non encore résolu. D'origine politique, il exécute le plus souvent sans moyens les ordres d'une tutelle publique. Administratif il est soumis ; à l'instar des fonctionnaires gestionnaires aux règles de la comptabilité publique. Sa responsabilité reste entière en tous domaines, sauf en matière politique. Encore il risque de subir les frais politiques et partisans lors d'un prochain scrutin. Que de maires sont partis pour ne jamais revenir. C'est ça justement tout le paradoxe de ce mal-élu. Et là, du coup on assiste au retour d'anciens maires pas trop brillants à leur époque. Ils se sont fait

oublier et les revoilà sortir de l'anesthésie du temps et sont en ce jour candidats. La convoitise des postes électifs a pervertit toutes les vertus exigibles en termes de militantisme. J'ai vu des « cadres » FLN courir derrière d'autres corporations antinomiques à leur source d'origine, car leur candidature a été rejetée par celle-ci. Beaucoup de candidats n'ont aucune borne philosophique ou ancrage idéologique. L'essentiel pour eux c'est la quête d'une entremise vers les sphères de ce qu'ils croient comme pouvoir.

Peut importe son appellation, cheikh el bala dia, président d'assemblée communale ou plus subrepticement maire; cette fonction électorale semble de plus en plus perdre toute sa substance. C'est quand l'on voit un colleur d'affiches, un taxieur clandestin mettre sa candidature sous référence professionnelle de «affaires libres» ou un «agent de voirie» de technicien d'hygiène et de sécurité; que l'on se dit, y a pas à espérer un avenir radieux. Le problème n'est pas dans la nature de l'exercice professionnel plus qu'il est dans la maturité politique et la compétence gestionnelle. Sinon, tout le monde a ce droit de se présenter. Les quelques panneaux dédiés à la publicité électorale des candidats laissent pantois ceux qui connaissent la ville, ses enfants, ses problèmes et les présumés futurs maires. Ces panneaux, enfin, ce qu'ils nous dévoilent comme listes nous font parfois rire, parfois vouloir pleurer. L'on se dit que la ville ou le pays mérite mieux.

Ce n'est pas à un ancien élu plusieurs fois, ayant consommé 3 ou 4 mandats qu'il échoit encore l'opportunité de pouvoir changer les choses. Il aurait du mettre à profit ses précédentes représentations et non pas se dédire et porter le mal sur le contexte ou l'inadéquation de la situation. C'est un peu bizarre, à la limite de l'inconscience délibérée si l'on voit un président d'assemblée populaire de wilaya qui n'a jamais fonctionné, se remettre en selle électorale dans une commune de surcroît pas celle de sa natalité, ni de son enfance ni adolescence. C'est comprendre ainsi le virus qui l'anime et la voracité d'avoir en permanence même un p'tit siège, pourvu que la pistache y soit. Drôle de personne, dur visage. Cette élection qui vient toutefois différente des précédentes ne déroge pas à la règle qui a tout le temps sévit, consistant entre autres, qu'à défaut pour un cacique de s'impliquer, il incruste son rejeton. Un membre grabataire du bureau de la mouhafadha n'est là que pour veiller à l'épanouissement de son poussin. Ou voir encore des os calcinés par les soubresauts du temps politique revenir de loin, du parti unique et s'arranger dans une liste courante. Peut importe le verre, pourvu qu'il y est l'ivresse.

Alors cette campagne, de par les affiches que les candidats mettent en relief ne traduit nullement une sincérité photographique. On y trouve quelque un qui ne ressemble pas du tout à celui que l'on connaît. La cravate occasionnelle fausse la personne et pas le nom. Achour ne s'est jamais de sa vie mis dans un costume. Car ni son métier, ni son environnement n'ont eu un certain penchant pour ce genre vestimentaire. Ce qui fait dire à de nombreux citoyens que la cravate en période pré-électorale suppose un identifiant de candidature. Sur le plan des mentions inscrites au titre des fonctions et des diplômes, l'on a de quoi faire le meilleur exécutif communal qui puisse exister. S'il est tout à fait clair quand les mentions portent sur docteurs, ingénieurs, architectes, techniciens et d'autres bien définies ; il en est autrement pour d'autres qui ne s'apparentent qu'à de l'esbroufe et de l'imposture. C'est quoi «ancien cadre de l'état», «spécialiste en négociation internationale», «cadre universitaire», «homme d'affaires», «chef d'entreprise privée»... ? Pour ce qui des diplômes, qui en fait ne veulent absolument rien dire dans ce genre de joutes, l'on lit, Master en droit des affaires, en chariaa islamique... c'est dire l'outrecuidance qu'une petite commune rurale et éloignée aurait besoin d'un titulaire de Master en relations diplomatiques ou titre équivalent en histoire du moyen âge. Peut être avec la nouvelle mouture du code communal et du code de la wilaya, les textes subséquents, les pouvoirs publics donneront plus de tonus et plus de substance au personnage de ce maire. A charge aussi pour lui d'être à la hauteur des défis majeurs que se lance le pays.

## CAMPAGNE ÉLECTORALE

# Un contexte difficile

PAR KAMAL HAMED

Cela fait une quinzaine de jours que la campagne électorale pour les élections locales anticipées du 27 novembre bat son plein. Entamée le jeudi 4 novembre dernier, elle entrera en effet à partir de demain dans sa troisième et dernière semaine. Quinze jours durant lesquels les partis politiques et les indépendants en lice pour ce rendez-vous électoral ont déployé toutes leurs énergies pour séduire les Algériens en les incitant à aller voter en leur faveur le jour "J", soit le samedi 27 novembre prochain. Il est donc certain que cette période de 15 jours est amplement suffisante pour les partis d'avoir une évaluation de la situation, en somme un premier bilan de cette campagne électorale et de pouvoir ainsi mettre les bouchées doubles pour la cette dernière

semaine. Selon les échos ayant filtré des permanences des états-majors politiques, il semble que l'on ne soit pas totalement satisfait ou mécontent. Autant dire que l'appréciation est mitigée. Car le constat est on ne peut plus clair : il n'y a pas eu le grand engouement populaire comme souhaité par les candidats et leurs partis politiques. Cela a été notamment constaté lors des meetings électoraux ou l'affluence n'a pas atteint son paroxysme. Les partis politiques peinent en effet à mobiliser les foules et ce même si les salles ne sont pas organisées les rassemblements ne sont pas assez vastes. Les salles ne sont relativement pleines que lorsque ce sont les leaders politiques des formations politiques en lice qui animent les meetings. La campagne d'affichage n'a pas, elle aussi, démarré en trombe puisqu'il a fallu attendre au moins une dizaine de jours

pour garnir les panneaux électoraux et permettre ainsi aux citoyens de découvrir le visage des candidats qui ambitionnent de briguer un siège aux assemblées populaires communales ou assemblées populaires de wilayas. Ce peu d'engouement était, estiment les observateurs, très attendu. Il n'y a qu'à voir le contexte politique et social du déroulement de cette campagne électorale. En effet le contexte est franchement peu propice à la mobilisation des foules. Ces dernières, aux prises avec les difficultés de la vie quotidienne, ont, en toute logique, l'esprit bien ailleurs. Sur ce plan la cherté de la vie au vu de l'envolée des produits de première nécessité, notamment les produits alimentaires et les viandes blanches qui ont atteint les records, ont poussé de larges pans de la population à avoir des attitudes empreintes d'un fort scepticisme pour ne

pas dire une certaine aversion de la chose politique. Les partis politiques et les indépendants maintiennent, pourtant, le cap et n'ont guère le choix à vrai dire puisque ils savaient au préalable que la campagne électorale n'allait pas être, dans une conjoncture aussi morose sur le plan social, une simple sinécure. Et pour pallier cette désaffection du public les partis et les candidats ont eu recours en force aux réseaux sociaux. C'est en effet sur ces derniers qu'ils ont mis beaucoup d'énergie en vue de séduire un maximum d'électeurs. Le travail de proximité n'est pas en reste et chaque candidat tente ainsi de toucher un maximum de citoyens. Ce d'autant que le mode électoral favorise et motive chaque candidat à faire sa propre calogène électorale.

**K.H.**

## **Des partis escomptent l'aide de l'Etat**

La question des modalités et du cadre de financement de la campagne électorale ressurgit à l'occasion de chaque échéance électorale organisée dans le pays, au regard de la sensibilité et de l'influence directe de ce point sur la régularité et la transparence du scrutin. La majorité des formations politiques ont affirmé avoir recouru à leurs propres ressources financières, sans cacher leur aspiration à obtenir un soutien financier, conformément à la loi. De nombreux partis politiques à base populaire moyenne se trouvent face à la contrainte des dépenses de la campagne alors que cette question n'a pas préoccupé les partis à large base populaire qui se permettent de consacrer des ressources financières pour animer leur campagne. Certaines formations politiques ont exprimé leur aspiration à bénéficier du soutien financier de l'État, à l'instar du soutien accordé aux listes indépendantes, dans le cadre de la loi organique relative au régime électoral, notamment les partis nouvellement créés qui ne disposent pas de moyens financiers suffisants. Pour le candidat du parti El Fadjr El Djadid de la wilaya d'Alger, Abdelhalim Benbaibèche, les dépenses réservées à cette campagne sont issues des propres moyens du parti, relevant le besoin des jeunes de soutien financier, à l'image de celui accordé aux jeunes des listes indépendantes. De son côté, Nadir Boulegroune, un dirigeant au FLN, a fait savoir que le parti conduisait deux campagnes, la première supervisée par le SG du parti, alors que la deuxième est organisée au niveau local par les candidats de chaque commune. Et de préciser que le FLN a fixé, dans une note destinée aux candidats, le montant d'adhésion à 3 000 DA lors du dépôt du dossier de candidature, a-t-il souligné, ajoutant que la campagne n'est pas coûteuse, étant liée à l'action de proximité.

# LES INDÉPENDANTS, LA DYNAMIQUE CITOYENNE

*La campagne électorale donne lieu à une sourde bataille, celle des indépendants qui disputent le terrain politique aux partis et qui parviennent, par endroits, à s'imposer.*

« Cette dynamique était prévisible et même très attendue comme résultante du sursaut populaire, la mouvance citoyenne de 2019 qui annonçait alors une profonde reconfiguration du paysage politique en Algérie », analyse le conseiller à la communication Abderrahmane Bouteldja, enseignant universitaire à Blida. Il appuie son propos sur l'émancipation politique de plus en plus affirmée de la société civile, manifestement déterminée à ne plus rester en marge dans la prise de décision en investissant les institutions élues pour contribuer à la consécration de l'aspiration du changement. Notre interlocuteur rappelle que la restructuration de la société civile et sa réorganisation profonde dans le sens d'assurer son émer-

gence et sa promotion au sein des cercles de décision figurent en bonne place dans le projet de société du président de la République. La compétence, l'esprit de responsabilité, la bonne réputation et les vertus d'honnêteté et de probité sont par ailleurs autant d'atouts dont disposent les candidats issus de la société civile dans leur quête d'un siège au sein des institutions de représentation élue, fera observer notre interlocuteur. « À cela s'ajoute leur sens élevé de l'engagement matérialisé par des initiatives étoffées en rapport avec diverses questions d'intérêt général, ainsi qu'une prise de conscience certaine quant aux enjeux de la bonne gouvernance et de la gestion des affaires publiques. »

Après une participation aux résultats plus qu'honorables, lors des



*Le contact direct avec le citoyen constitue l'essentiel de la campagne.*

législatives du 12 juin dernier, la société civile, représentée à travers les listes de candidats indépendants, compte peser au prochain rendez-vous électoral. Abdenour Sahki, jeune candidat sur la liste « Assirem s-tdukli » (l'espoir par l'union), qui concourt pour le renouvellement de

l'APC d'Azazga, est très optimiste. « Les citoyens d'Azazga ont confiance en les candidats indépendants dont ils n'ignorent pas le parcours accompli au service de la collectivité. Nous enregistrons, en tant que candidats, un retour d'écho très positif de la part de la popula-

tion ayant massivement adhéré à notre campagne électorale et ont déjà exprimé leur satisfaction sur plusieurs points de notre programme. En dépit du manque de moyens, nous avons assuré une campagne riche en rencontres de proximité et en actions de sensibilisation et de mobilisation autour de notre projet électoral », dit-il. Quant aux contraintes rencontrées, il fait état « du manque d'adaptation des candidats indépendants, très nombreux à Azazga, aux dispositions du nouveau codé électoral, basé sur la liste ouverte ». De son côté, Brahim Barhoumi, candidat sur la liste « Coalition d'indépendants » dans la nouvelle ville de Bouinan (Blida), indique que le contact direct avec le citoyen constitue l'essentiel de sa campagne, faisant valoir son capital expérience acquis dans le cadre de ses activités au sein des associations.

**Karim Aoudia**

**L'ACTUALITÉ**

**ÉLECTIONS LOCALES**

# La campagne peine à atteindre sa vitesse de croisière

● Les participants, aussi bien les candidats que les chefs de parti, n'ont pu donner à cette campagne électorale le rythme qui aurait dû être le sien, une campagne morne avec la hantise d'une désaffection des électeurs.

La campagne électorale pour les élections locales anticipées du 27 novembre entame aujourd'hui son 15<sup>e</sup> jour. Ces joutes auxquelles participent une cinquantaine de partis politiques et un peu plus de 900 listes indépendantes suscitent peu d'engouement, selon les observateurs. La ferveur électorale n'est toujours pas au rendez-vous et l'ambiance globale manque d'ardeur. Les participants, aussi bien les candidats que les chefs de parti, n'ont pu donner à cette campagne électorale le rythme qui aurait dû être le sien, une campagne morne avec la hantise d'une désaffection des électeurs le jour du scrutin, comme ce fut le cas lors des dernières consultations où le taux de participation était historiquement bas. Toutefois, le contexte actuel, caractérisé par la crise qui secoue le pays sur le plan politique, social et économique, n'est pas l'unique explication de ce fossé qui sépare les Algériens de la classe politique. La stratégie et la qualité de la communication politique adoptée par les participants à ce scrutin se répercutent négativement sur le comportement des électeurs. Pour les spécialistes en la matière, les schémas communicationnels adoptés par les partis politiques algériens restent traditionnels et donc peu attrayants. L'autre élément important d'une campagne électorale est l'affichage : 15 jours après l'entame de la campagne, les panneaux d'affichage réservés aux candidats demeurent, pour leur quasi-majorité, vides, puisque seules quelques listes électorales ont été collées avant d'être déchirées pour nombre d'entre elles. A partir d'aujourd'hui, les candidats en lice ne disposent que d'une petite semaine pour tenter de convaincre une population qui, jusque-là, a tourné le dos à une campagne qui jadis en emballait plus d'un.

**«APPROCHE DIRECTE»**

Néanmoins, en dépit de ce climat morose, des chefs de parti et des candidats, comme le FLN, RND, El Moustakbal et le FFS, ont pu animer des meetings dans des salles ainsi que des rencontres de proximité.



PHOTO : D. R.

En dépit du climat morose, des chefs de parti et des candidats ont pu animer des meetings

En analysant ces deux semaines de campagne électorale, le Front des forces socialistes (FFS) estime que sa stratégie de communication, basée sur l'«*approche directe*» des citoyens et l'interactivité sur les réseaux sociaux, a engendré une formidable symbiose avec leurs candidats. Hakim Belahcel, candidat du FFS à l'APW d'Alger, se réjouit de l'impact retentissant qu'a induit son discours, qu'il qualifie de «*réaliste et nationalise*», sur les populations. M. Belahcel charge une fois de plus l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) et indique que son parti a été «*injustement freiné*» dans sa dynamique initiale à cause des lenteurs administratives occasionnées par le «*traitement au forceps*» de les recours introduits

par cette autorité. «*En dépit de ces entraves et blocages, notre parti est globalement satisfait du déroulement de cette première phase de campagne, qui a confirmé le formidable élan de sympathie populaire réservé au FFS*», se réjouit M. Belahcel.

Le secrétaire général du parti du Front de libération nationale (FLN) et celui du Rassemblement national démocratique (RND) ou encore le président du Front El Moustakbal, un trio qui na cessé, depuis le premier jour de la campagne de sillonner le pays, avec deux rassemblements quotidiens, sont également «*fiers de leur rendement*». Dans les discours de ces partis, la dimension nationale a déteint sur les questions locales...

**Nabila Amir**

## ELECTIONS À TIZI-OUZOU

# L'APC est aussi convoitée que l'APW

**DES SOIXANTE-SEPT** APC que compte la wilaya de Tizi-Ouzou, c'est celle de Tizi-Ouzou qui est la plus convoitée. Elle est exæquo avec l'APW. En effet, ce n'est pas moins de six listes de candidature, dont cinq indépendantes, qui concourent pour la détention des leviers de commande de l'APC de Tizi-Ouzou. Il s'agit d'Assirem, Thidhats, Thika, Thadukli, Tagmat et le FFS. D'aucuns se poseront la question sur l'intérêt particulier que présente l'APC de Tizi-Ouzou ; question d'ailleurs des plus légitimes. D'abord, étant aussi le chef-lieu de wilaya, le chef-lieu de commune de Tizi-Ouzou constitue de fait la vitrine de toute la wilaya. L'autre point, et qui n'est pas des moindres, est sans doute les

immenses richesses que recèle la commune de Tizi-Ouzou. Rien que la perception de ses recettes d'impôts, lui assure une véritable manne financière. Et si l'on compte l'ensemble de son patrimoine, dont les terres agricoles et le marché de Thala-Athmane, il est alors facile de déduire que beaucoup d'argent doit nécessairement atterrir dans ses caisses. Et pourtant, ce sont ces richesses qui sont à l'origine des malheurs des citoyens de la commune de Tizi-Ouzou ; malheurs qui remontent à la période de la décennie noire, mais qui se sont accentués à partir de l'année 2001, soit lors de la tragédie du Printemps noir.

En effet, la mafia et autres individus à la petite vertu ont profité de ces années de trouble pour

s'approprier illicitement les richesses de la commune. Et pour ce faire, tous les coups ont été permis.

Il y va de la corruption jusqu'à la menace de représailles de certains responsables via le chantage. Rien que pour la gestion du marché de Thala-Athmane, qui a toujours été considéré comme une vraie mine d'or, la guerre des clans n'a jamais cessé de faire rage. Et parallèlement à cette situation des plus abracadabrantes, il existe au niveau de la commune de Tizi-Ouzou bien des honnêtetés. Leurs motivations sont des plus simples : redonner à l'APC ses lettres de noblesse d'autrefois. La question fondamentale qui se pose cependant est de savoir si ces honnêtetés en question sauront redonner

espoir aux citoyens de la commune de Tizi-Ouzou, et ce en commençant par annihiler la corruption et les détournements et, par conséquent, faire profiter équitablement les énormes richesses que compte les commune à ses habitants.

Le pari s'annonce difficile mais n'est pas impossible à tenir. Car, si la mafia et ces individus à la petite vertu ont réussi à pénétrer presque tous les cercles décisionnels dans le seul but de satisfaire leurs grands et grossiers appétits, il reste que le citoyen tizi-ouzien ne manque pas de détermination à mettre fin à la gabegie, dont il souffre au plus haut point, depuis au moins deux décennies et demie.

**De notre bureau,  
Saïd Tisseguine**